

Distr.: General  
24 March 2017  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



## مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخامسة والثلاثون

٦-٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧

البندان ٢ و ٣ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان  
وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية  
والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

حلقة عمل الخبراء بشأن تأثير الاستراتيجيات والمبادرات القائمة الرامية  
إلى التصدي لممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري

## تقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٨/٢٩ بشأن تعزيز الجهود الرامية إلى منع ممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري والقضاء عليها. وفي ذلك القرار، طلب المجلس إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن ينظم حلقة عمل خبراء لاستعراض ومناقشة تأثير الاستراتيجيات والمبادرات القائمة الرامية إلى التصدي لممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، ولتقديم توصيات بشأن الإجراءات الأخرى التي ينبغي أن تتخذها الدول ويتخذها المجتمع الدولي من أجل الوفاء الكامل بالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان في هذا الصدد. ويتضمن هذا التقرير موجزاً لما جرى من مناقشات خلال حلقة عمل الخبراء، التي عُقدت في جنيف يومي ٢١ و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-04792(A)



\* 1 7 0 4 7 9 2 \*

## أولاً - مقدمة

١- طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره ٨/٢٩، إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن ينظم حلقة عمل خبراء لاستعراض ومناقشة تأثير الاستراتيجيات والمبادرات القائمة الرامية إلى التصدي لممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وأن يعد تقريراً عن المداولات التي جرت أثناء حلقة العمل ويقدمه إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الخامسة والثلاثين. ونُظمت حلقة العمل يومي ٢١ و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وحضر حلقة العمل حوالي ٣٠ خبيراً من ١٧ بلداً مختلفاً، بينهم مشاركون من مؤسسات حكومية ومنظمات مجتمع مدني، ومؤسسات أبحاث، وكيانات تابعة للأمم المتحدة، ومن القضاء، ومن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، فضلاً عن زعماء تقليديين، وبرلمانيين، وخبراء مستقلين في مجال حقوق الإنسان تابعين للأمم المتحدة. ويمكن الاطلاع على قائمة المشاركين في حلقة العمل ووثيقة المعلومات الأساسية على الموقع الشبكي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان<sup>(١)</sup>.

٢- ويتضمن هذا التقرير موجزاً لما تبادلته المشاركون من آراء وقدموه من توصيات. ونوقشت المجالات المواضيعية المذكورة في الأجزاء الأربعة أدناه استناداً إلى توجيهات آليات حقوق الإنسان الحالية والنتائج والتوصيات الواردة في تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) بشأن منع ممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري والقضاء على هذه الممارسة (A/HRC/26/22 و Corr.1) وتقرير الأمين العام بشأن تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري (A/71/253)<sup>(٢)</sup>.

## ثانياً - تأثير التدابير التشريعية القائمة

٣- شدد الخبراء على الحاجة إلى إيجاد أطر قانونية مختلفة للتصدي لممارسة تزويج الأطفال والزواج القسري.

٤- وأكد الخبراء أيضاً أن ثمة تركيزاً متزايداً على اعتماد قوانين تحظر تزويج الأطفال، مع تحديد السن الدنيا للزواج عند ١٨ عاماً بالنسبة للفتيان والفتيات. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات تعترض تنفيذ التشريعات المتعلقة بتزويج الأطفال في النظم القانونية المتعددة. وأشير إلى سن قوانين تنطبق على جميع الفتيات بصرف النظر عن وضعهن الشخصي والديني باعتباره عنصراً حاسماً في التغلب على أوجه التفاوت في الأحكام المتعلقة بالزواج في النظم القانونية المتعددة. ففي كينيا، على سبيل المثال، يحدد قانون الزواج لعام ٢٠١٤ السن الدنيا للزواج عند ١٨ عاماً بغض النظر عن الوضع الشخصي للطفل أو عقيدته، وهو يشمل جميع الأحوال الشخصية ويحل محل القوانين الدينية والعرفية. وشُدّد على أن الإصلاح الدستوري يمكن أن يكون فرصة لضمان توفر وقاية قانونية من تزويج الأطفال والزواج القسري.

(١) [www.ohchr.org/EN/Issues/Women/WRGS/Pages/VAW.aspx](http://www.ohchr.org/EN/Issues/Women/WRGS/Pages/VAW.aspx)

(٢) انظر وثيقة المعلومات الأساسية للاطلاع على موجز للتوجيهات ذات الصلة وموجز لكل موضوع.

٥- وقد ساعد فرض إلزامية تسجيل المواليد بموجب القانون على تتبع أعمار الأشخاص الذين يزوجون في إطار مجالس تقليدية أو دينية وساهم في حماية الفتيات. وفي بنغلاديش، أُنر استخدام البطاقات الذكية والأجهزة الرقمية في بطاقات الهوية لتعقب سن من زوجوا في إطار مجالس تقليدية، تأثيراً إيجابياً في هذا الصدد. ويتطلب إجراء تقييم دقيق لأثر تسجيل المواليد داخل المجتمعات المحلية نظماً ثابتة لجمع البيانات وعمليات رصد مُحكمة غالباً ما يغفل القانون تناولها أو لا يكون لها وجود.

٦- واتفق المشاركون على أن اعتبار تزويج الأطفال جريمة جنائية يساعد في ضمان توفير حماية كافية للضحايا، لا سيما إذا كان القانون ينص على إصدار أوامر حماية. وفي بعض الحالات أيضاً، تمكّن المهنيون العاملون مع الأطفال، بفضل تحريم تزويج الأطفال، من إجراء مناقشات صريحة بشأن هذه المسألة، في سياقات كانوا يشعرون فيها سابقاً بأن الخوف من أن ينظر إليهم على أنهم لا يراعون الخصائص الثقافية يكبلهم، لا سيما عندما تكون مجموعات الأقليات معنية بهذه الممارسة. بيد أنه شُدّد أيضاً على أن التشريعات التي تحرم تزويج الأطفال تضع عبء الإثبات بشكل كبير على الفتاة والمرأة، وغالباً ما يؤدي عدم توفر تدابير لحماية من يبلغ عن هذه الممارسات، في التطبيق العملي، إلى سحب الشكاوى. ونادراً ما يفضي هذا الإبلاغ إلى محاكمات جنائية. وفي الحالات التي تجري فيها المحاكمة الجنائية، فإنها يمكن أن تستغرق وقتاً طويلاً وتكون مكلفة وتسفر عن التعرض لمزيد من الإيذاء. وعلاوة على ذلك، أفادت التقارير بأن أطفالاً ناجين أسقطوا دعاوى خوفاً من تطبيق عقوبات جنائية بحق آبائهم وأفراد أسرهم.

٧- وسلّم المشاركون بأن عبء القيام بإجراء ما بهدف إعلان بطلان تزويج طفل أو زواج طفل مبكر أو قسري يقع، في المقام الأول، على الفتاة أو المرأة المعنية. بيد أن المرأة أو الفتاة غالباً ما تكون عاجزة عن التصرف بسبب نقص الوعي العام بوجود الإجراء أو عدم توفر المساعدة القانونية لمساندتها في هذه العملية.

٨- وأشير مراراً إلى ضرورة نقل عبء الإبلاغ عن حالات تزويج الأطفال أو الزواج القسري، المحتملة أو الفعلية، من الناجين إلى أفراد ومهنيين آخرين، باعتباره يمثل خطوة حاسمة. وقد أثمر في بعض السياقات الالتزام بالإبلاغ عن ضلوع السلطات الاجتماعية أو التربوية أو الدينية أو العرفية في هذه الحالات، مع فرض جزاءات واضحة في حالة التقاعس عن الإبلاغ. وشُدّد المشاركون أيضاً على أن تحريم تزويج الأطفال قد يؤدي إلى وصم مجتمعات برمتها، وينبغي، في بعض السياقات، النظر في إمكانية تطبيق عقوبات بديلة. ويمكن أن يشمل ذلك، على سبيل المثال، فرض عقوبات إدارية أو مالية على الزعماء المحليين أو الدينيين الذين يحضرون تزويج طفل أو يعقدون قرانه، أو التنويه بأي إجراءات يتخذها موظف عمومي للتصدي لممارسة تزويج الأطفال أو الزواج القسري متى تعلّق الأمر بمنح تزيقات.

٩- وشدد المشاركون على الحاجة إلى اتباع نهج شاملة في الإصلاح القانوني، بما يشمل القوانين الجنائية والمدنية، لضمان ما يكفي من السبل لمنع ممارسة تزويج الأطفال والزواج القسري ولتوفير الجبر. وينبغي أن تتناول التشريعات بعض العوامل التي تجعل الأسر تُقدم على تزويج أطفالها في سن مبكرة أو قسراً. وينبغي حظر ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية التي تمثل، في بعض السياقات، أول خطوة تسبق تزويج الطفلة. وينبغي أيضاً إلغاء التشريعات التمييزية التي

تحد من نطاق حريات المرأة وحقوقها وتحد بالتالي من خياراتها فيما يتعدى الزواج. كما شدد المشاركون على الأهمية القصوى للجهود التي تُبذل لمعالجة التناقضات والثغرات في الإطار القانوني. فالتشريعات المتعلقة بالاغتصاب، على سبيل المثال، ينبغي ألا تستثني الأزواج، كما هو الشأن في الهند حالياً. وتمثل التشريعات والسياسات التي تمنع وصول المراهقين إلى المعلومات والخدمات المتعلقة بالحقوق الجنسية والإنجابية، عائقاً أمام الجهود المبذولة لمنع تزويج الأطفال في سياقات كسياقات أمريكا اللاتينية على سبيل المثال، حيث تعد حالات الحمل غير المرغوب فيه الباعث الرئيسي على تزويج الأطفال.

١٠- وينبغي أيضاً إلغاء الأحكام القانونية التي تفضي إلى حرمان الفتيات والنساء المتزوجات من الدعم. وينبغي أيضاً معالجة العوامل القانونية التي تمنع المرأة من طلب فسخ الزواج، مثل القوانين التي لا تجيز للفتاة المتزوجة طلب الطلاق قبل بلوغ سن معينة وإلا فقدت حقها في الميراث، وهو ما قد لا يترك أمامها خياراً آخر غير الاستمرار في الحياة الزوجية.

١١- ويعتبر عدم اقتران التدابير التشريعية التي تحظر تزويج الأطفال، على النحو الملائم، بتدابير الحماية والانتصاف والتعويض مدعاة للقلق لأن ذلك يحول دون إنفاذها بنجاح. وهناك حاجة إلى زيادة تنسيق الإجراءات الرامية إلى منع ممارسة تزويج الأطفال وحماية الضحايا وضمان حصولهم على الخدمات وسبل الانتصاف. ومن المهم أن توفر التشريعات التوجيه لمختلف الوكالات الحكومية لكي يتسنى لجميع المهنيين الذين يحتكون بالفتيات المعرضات للخطر العمل معاً لمساندتهن، وإلا فإن احتمال التقاعس وارداً. وعلاوة على ذلك، من المهم أن تقرر التشريعات، تحديداً، بالخدمات التي ينبغي أن تتاح لضحايا ممارسة تزويج الأطفال والزواج القسري. هذا، وارثي أن عملية رصد التشريعات وتقييمها ضعيفة للغاية في معظم البلدان، في ظل عدم وجود هيئة تنسيقية وطنية في معظم الحالات.

١٢- وشدد الخبراء على أهمية استخدام الإطار القانوني المتاح بطريقة أكثر فعالية لحماية الفتيات والنساء من ممارسة تزويج الأطفال والزواج القسري، بما في ذلك القوانين والأحكام المتعلقة بالعنف الجنسي والعنف المنزلي وحماية الطفل وحماية الشهود.

١٣- وتضطلع السلطة القضائية بدور رئيسي في الإنفاذ السليم للأطر القانونية الوطنية والدولية لحماية المرأة والفتاة من ممارسة تزويج الأطفال والزواج القسري. ففي النيجر وجمهورية تنزانيا المتحدة وزمبابوي، على سبيل المثال، أسهمت المحاكم الوطنية إلى حد كبير في القضاء على هذه الممارسة، سواء بإعلان عدم دستورية أي أحكام قانونية تتعلق بتزويج الأطفال<sup>(٣)</sup>، أو بإصدار أوامر حماية باعتبارها تدابير وقائية تتخذ لمصلحة الأشخاص المعرضين للخطر. غير أن ضعف إلمام الجهاز القضائي بالتشريعات وقصور تطبيقها يمثلان عقبة. وفي كثير من الأماكن، لا يطبق الجهاز القضائي بشكل ثابت ضمانات دستورية أو ضمانات حقوق الإنسان لحماية الفتيات والنساء من ممارسة تزويج الأطفال والزواج القسري. وفي بعض السياقات، يتهاون نظام القضاء في إنفاذ القانون المتعلق بتزويج الأطفال في بعض مجموعات الأقليات، مثل الروما، بذريعة احترام الممارسات الثقافية. وشدد المشاركون على ضرورة تقييم

(٣) في تموز/يوليه ٢٠١٦، قضت المحكمة العليا في جمهورية تنزانيا المتحدة بأن القوانين التي تجيز تزويج الفتيان والفتيات في مختلف الأعمار وتتميز بوجه خاص تزويج الفتيات دون سن ١٨ عاماً، هي قوانين تمييزية وغير دستورية.

مدى إلمام القضاة بالتشريعات الوطنية والدولية المتعلقة بتزويج الأطفال والزواج القسري قبل ترسيمهم، باعتبار ذلك يمثل ممارسة جيدة لتخطي هذه العقبة.

١٤ - وشدد الخبراء على مدى القصور الذي يعتري مشاركة أصحاب المصلحة في وضع القوانين مشاركة حقيقية وهادفة. ورأوا أن وضع التشريعات وتنفيذها بطريقة تشاركية تشمل الجميع يمكن ييسر إدراك الطابع المعقد والمتعدد الأوجه لظاهرة تزويج الأطفال وتحسين مستوى تلبية حقوق واحتياجات النساء والفتيات. فعلى سبيل المثال، أفضى إشراك الفتيات في المبادرات التشريعية منذ البداية والاستعانة بهن كعناصر لتحقيق التغيير، لتحدي القوانين المحففة إلى نتائج إيجابية في الأردن وزامبيا وزمبابوي وكينيا وملاوي. ففي كينيا، أتاحت المشاركة العامة في وضع القوانين، بوصفها شرطاً منصوصاً عليه في الدستور، إشراك الأطراف الفاعلة في صياغة القانون المتعلق بتزويج الأطفال. وضمناً لمشاركة واسعة النطاق، ينبغي أن تشمل التعبئة الصعيدين الوطني والشعبي وأن تُشرك مختلف الجهات المؤثرة والفاعلة في المناقشات، بمن في ذلك الباحثون والسياسة والقضاة والناشطون في مجال حقوق الإنسان.

١٥ - وشدد الخبراء على دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في رصد توفر إطار قانوني ملائم وتنفيذ هذا الإطار. ويدعم نداء كاتماندو لعام ٢٠١٤ للعمل من أجل وضع حد لزواج الأطفال، رصد جهود المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في سبيل تعزيز المساءلة عن انتهاكات الحقوق الناتجة عن تزويج الأطفال.

١٦ - وشدد الخبراء على أهمية السياسات والنهج دون الإقليمية والإقليمية في توجيه الجهود التشريعية المبذولة في مجال مكافحة تزويج الأطفال والزواج القسري.

١٧ - وأشار الخبراء إلى الحاجة لإجراء مزيد من البحوث بشأن مسألة منع تزويج الأطفال والزواج القسري فيما يتعلق بالنساء والفتيات اللواتي يحملن جنسية مزدوجة، فضلاً عن الحاجة إلى التركيز أكثر على سبل حماية حقوق الفتيات "المعاشرات دون زواج". وأشاروا إلى ضرورة رصد تأثير التشريعات في المناطق الريفية والمناطق الحضرية، بما في ذلك قدرة الفتيات والنساء الفعلية على الوصول إلى سبل الانتصاف القانونية.

### ثالثاً - تأثير التدابير السياساتية القائمة

١٨ - أشار الخبراء إلى الجهود العالمية والإقليمية التي بُذلت مؤخراً للتصدي لممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، بما في ذلك حملة الاتحاد الأفريقي لإنهاء ممارسة تزويج الأطفال والبرنامج العالمي لتسريع الإجراءات الرامية إلى القضاء على زواج الأطفال الذي أطلقه كل من صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة<sup>(٤)</sup>. وقد شجعت هذه البرامج على اعتماد سياسات واستراتيجيات وطنية. وتعتبر هذه البرامج جديدة نسبياً غير أن جهوداً بذلت لتقييم تأثيرها في بلدان مثل أوغندا وتشاد وزامبيا وزمبابوي وغامبيا وغانا وموزامبيق ونيبال على سبيل المثال.

(٤) متاح على الرابط التالي: [www.unicef.org/protection/57929\\_92681.html](http://www.unicef.org/protection/57929_92681.html)

١٩- وقد استُخلصت بعض العبر من إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات المتعلقة بتزويج الأطفال والزواج القسري، إذ أفضت بوجه عام إلى إحراز تقدم واضح في كسر المحرمات الاجتماعية بشأن هاتين المسألتين وحشد الدعم لتعزيز الإرادة السياسية وتعبئة المجتمع المدني.

٢٠- وثبت أن الأسلوب الذي اعتمد في وضع الاستراتيجيات والخطط والسياسات الوطنية كان له مفعول كبير في جدوى مضمونها واحتمالات تحقيق الأثر المتوخى منها بنجاح. وينبغي أن تسترشد الاستراتيجيات بتحديد المناطق الساخنة وإجراء بحوث بشأن الأسباب الكامنة وراء ممارسة تزويج الأطفال في المجتمعات ذات معدل الانتشار المرتفع، وكذلك بشأن البواعث التي حدت ببعض المجتمعات المحلية إلى نبذ هذه الممارسة. ويجب أن توضع السياسات والاستراتيجيات بمشاركة مختلف القطاعات، بما في ذلك الصحة والتعليم والعدالة والشؤون الاجتماعية وحماية الطفل، وبمشاركة النساء والفتيات وأسرهن والمجتمعات المحلية والزعماء الدينيين. وهذا أمر ضروري لضمان مراعاة السياسات للسياق وتلبيتها لاحتياجات النساء والفتيات في مجتمعات بعينها، ولضمان توفير ما يلزم لتولي زمام المبادرة من أجل تنفيذها.

٢١- وفيما خلّف تولي وزير بعينه - معني بمسألة تحقيق المساواة بين الجنسين أو التعليم في كثير من الأحيان - عملية تنسيق العمل فيما بين القطاعات أثراً محدوداً، تبين أن إنشاء هيئات مشتركة بين الوزارات قادرة على التأثير في جميع الإدارات الوزارية يحقق نتائج أفضل. ففي زامبيا، تولت هيئة مكونة من الوزراء وكبار المسؤولين التنفيذيين تنسيق عملية وضع خطة وطنية شاملة تحولت لاحقاً إلى تدابير محددة الهدف في كل وزارة. وسلّط الضوء أيضاً على مسألة ضمان الموارد المالية الكافية لتنفيذ الاستراتيجيات بوصفها تمثل تحدياً كبيراً. ودُعي إلى إيلاء الأولوية لتوجيه الموارد توجيهاً يتوخى الوصول إلى القاعدة الشعبية والجماعات المعنية، لا سيما عندما تكون المناطق الريفية والنائية والبيئات الحضرية التي تعاني من الفقر هي الأكثر تضرراً.

٢٢- وفي سياقات مختلفة، كان اللجوء إلى مداخل استراتيجية محددة للتصدي لممارسة تزويج الأطفال ذا أهمية في التغلب على المواقف الاجتماعية المناوئة لتحدي هذه الممارسة. إذ استغلت عملية رسم السياسات، على سبيل المثال، بشأن مسألة ضرورة التصدي لناسور الولادة، أو ضمان الحصول على التعليم، أو النهوض بصحة المراهق، أو القضاء على وفيات الأمهات أو التصدي للعنف المنزلي، باعتبارها فرصة للمضي قدماً في المناقشات المتعلقة بالقضاء على ممارسة تزويج الأطفال والزواج القسري.

٢٣- وفيما يتعلق بالمضمون، شدد الخبراء على أهمية الاستراتيجيات التي تقوم على الحقوق وتعالج الأسباب الجذرية لممارسة تزويج الأطفال، مع التركيز على مسألة تمكين المرأة والفتاة. وليس من الضروري أن تصنف جميع التدخلات تصنيفاً محدداً باعتبارها تصدى لممارسة تزويج الأطفال والزواج القسري، غير أن الوضوح مطلوب في تحديد العناصر التي ينبغي أن تشملها الاستراتيجيات الناجحة. فحصول الفتاة على تعليم جيد، ولا سيما التعليم الثانوي، يعتبر عنصراً رئيسياً. وقد أوصى أحد الخبراء بفرض إلزامية التعليم حتى سن ١٨ عاماً. وينبغي أن تتناول السياسات الوطنية المتعلقة بالتعليم ممارسة تزويج الأطفال التي تمثل، في أغلب الأحيان، إحدى العقبات الرئيسية بالنسبة للفتاة. وينبغي أيضاً تحويل المدرسة إلى مكان آمن للفتاة، والأمر ليس كذلك حالياً في كثير من السياقات. وقد تبين أن الاستفادة من التثقيف الجنسي الشامل وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية المراعية لاحتياجات الشباب تمثل عنصراً حاسماً في الاستراتيجيات الناجحة

الرامية إلى التصدي لممارسة تزويج الأطفال وحماية حقوق الفتيات في سياق الزواج. ويمثل ضمان فرص العمل للفتاة فور إتمام تعليمها أحد العناصر الأساسية الأخرى في السياسات الناجحة. وثمة برامج تعدُّ ناجحة، مثل برامج التحويلات النقدية، رغم أنها تتطلب رصدًا للتأكد من تحقيق الأثر المتوخى منها في دعم حقوق المرأة والفتاة، إذ تشير البحوث إلى أن الأمر لا يكون كذلك في جميع الأحوال. ويجب أن تتضمن السياسات والخطط كذلك بذل الجهود للتصدي للقوالب النمطية والتصورات السائدة بشأن أدوار الفتاة في المجتمعات، وكذلك الأعراف الاجتماعية المتعلقة، في جملة أمور، بالحياة الجنسية للفتاة والحمل خارج إطار الزواج.

٢٤- وتكشف التجربة ضرورة اشتغال السياسات والخطط على تدابير محددة للوصول إلى الفتيات والنساء الأكثر معاناة من التهميش. وتبين أن برامج تزويد الفتيات بالهواتف الذكية، التي تمكنها من الوصول بسهولة إلى المعلومات المتعلقة بالخدمات المتاحة، برامج ناجحة. وشدد الخبراء على ضرورة التركيز أكثر على الفتاة وهي على مشارف سن البلوغ باعتبار ذلك من العناصر الأساسية في الاستراتيجيات الوقائية الفعالة.

٢٥- وأثيرت مراراً ضرورة العمل مع المجتمع المدني ومن خلاله، فضلاً عن العمل مع الفتيات بشكل مباشر. فالجهات الفاعلة في المجتمع المدني، ولا سيما على مستوى القاعدة الشعبية، لها صلات وثيقة بالمجتمعات المحلية وتمتلك دراية خاصة تيسر المضي قدماً بالمناقشات. وينطوي التثقيف وإيصال المعلومات بواسطة الأقران على إمكانات هائلة. ويمكن أن يكون مفعول استخدام الفتاة لوسائط التواصل الاجتماعي في التوعية بممارسة تزويج الأطفال والتصدي قوياً في تغيير قواعد اللعبة. وأشار إلى الاستثمار في الحركات الشبابية المجتمعية على مستوى القاعدة الشعبية وإيصال صوت الفتاة باعتبارهما من أجمع استراتيجيات إحداث التغيير وأقلها تمويلاً. وجرى التأكيد على ضرورة توسيع نطاق المبادرات القائمة في هذا الصدد.

٢٦- وينبغي إيلاء الأولوية لتعزيز المساواة عن تنفيذ الاستراتيجيات الرامية إلى التصدي لممارسة تزويج الأطفال والزواج القسري، بطرق منها جمع البيانات بانتظام لرصد تأثير السياسات والخطط. وللمؤسسات الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان دور هام أيضاً. وكذلك الأمر بالنسبة للبرلمانيين الذين يمكنهم، بقدر من التدريب والتوعية، أن يضطلعوا بدور هام في رصد التقدم المحرز وتتبع الموارد. ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد توضيح الجوانب التي ينبغي رصدها. إذ ينبغي، على سبيل المثال، ألا ينحصر التركيز في معرفة ما إذا كان الزواج قد أُجِّل إلى ما بعد سن ١٨ عاماً بل ينبغي أن يشمل معرفة كيفية صون حقوق الفتيات والنساء ومدى توسُّع نطاق الخيارات المتاحة لهن غير الزواج.

٢٧- واتفق الخبراء على أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تتضمن التزامات هامة بالتصدي لممارسة تزويج الأطفال والزواج القسري. وللوفاء بتلك الالتزامات، سيكون التنفيذ الذي يتماشى مع إطار حقوق الإنسان والتوصيات التي تتقدم بها آليات حقوق الإنسان أمراً أساسياً.

## رابعاً- تأثير التدابير الرامية إلى التصدي للأعراف الاجتماعية التي تعزز ممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري

٢٨- تبادل الخبراء التجارب المكتسبة في مجال التصدي للقوالب النمطية والأعراف الاجتماعية التي تعزز ممارسة تزويج الأطفال والزواج القسري. ومن بين الأعراف التي يصعب التصدي لها أكثر من غيرها الأعراف المتعلقة بالحياة الجنسية للطفل والدور المتوقع من الفتاة كزوجة وأم. وشددوا على ضرورة التركيز أكثر على تحدي التصورات السائدة بشأن "الأخلاق". وينبغي أن تقوم البرامج الرامية إلى التصدي للأعراف الاجتماعية على الأدلة، وأن تتسم بالدقة العلمية وتراعي السياق.

٢٩- وقد كان تشكيل حركات شبابية من أجل تغيير الأعراف الاجتماعية استراتيجية ناجحة جداً. وتكشف التجربة أن دعم الأقران، والتعليم، والتوعية لها دور حاسم في تغيير العقلية والوصول إلى الفتيات خارج نطاق المدرسة.

٣٠- ويمثل إشراك المدارس ووسائل الإعلام والفنانين المحليين استراتيجية مهمة في تقديم مفاهيم بديلة لدور الفتاة أو المرأة. وتدرك الفتاة بدورها أن بإمكانها التطلع إلى المستقبل وبناء المهارات اللازمة لتحقيق ذاتها على أكمل وجه. وأظهرت حملة أطلقت في كل من زامبيا وملاوي تأثير التعليم الجيد على الفتيات، وعرضت سمات الفتيات اللواتي استفدن من الحملة باعتبارهن يمثلن قدوة لمن هن أصغر سناً. ويجب التصدي للأعراف الاجتماعية التي تنتقد الفتاة الواثقة من نفسها والمؤكدة لذاتها، وينبغي أن تتاح الفرص للفتيات لتنمية المهارات التي يحتاجنها للتعبير عن طموحاتهن والسعي إلى تحقيقها. وتمثل الرياضة وسيلة هامة للفتيات لبناء المهارات الحياتية. ففي توغو وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا، استخدمت كرة القدم لهذا الغرض. وفي بنغلاديش، بُذلت جهود لمساندة الفتيات من أجل اللعب في الأماكن العامة، من خلال السعي إلى التصدي للأعراف التي تحد من حركتهن ما أن يدركن سن البلوغ.

٣١- وينبغي تنظيم نقاشات في المدارس ونوادي الشباب وغيرها من الأماكن الآمنة حول ممارسة تزويج الأطفال كوسيلة لإذكاء وعي الشباب.

٣٢- وتكشف التجربة أيضاً أهمية العمل مع "الأوصياء"، بمن فيهم الأمهات والآباء وسائر أفراد الأسرة. ومن المهم أن ندرك أن الخطاب الذي يستخدم في عرض مخاطر ممارسة تزويج الأطفال والذي يركز، في كثير من الأحيان، على العنف والوفيات النفاسية، لا يتماشى بالضرورة مع الواقع الذي تعيشه النساء. لذلك، لا بد من استخدام حجج إضافية، بينها تقديم الوعود بتوفير التعليم لهن، لثنيهن عن السماح بزواج بناتهن. وعلاوة على ذلك، تمثل الحوارات المجتمعية التي تجرؤ على "الجهر بالمسكوت عنه" عاملاً أساسياً في تحديد وفضح الأصوات "المنحرفة" في المجتمعات المحلية فيما يتعلق بالسلوك الذي يعتبر مقبولاً.

٣٣- وتكتسي التعبئة العامة، بما في ذلك تقديم العرائض أو تنظيم المسيرات، أهمية في إذكاء الوعي وكسر المحرمات بشأن ممارسة تزويج الأطفال والزواج القسري، شأنها في ذلك شأن تدريب الفاعلين في وسائل الإعلام على حماية الطفل وتشجيع وسائل الإعلام على تناول قصص تزويج الأطفال والزواج القسري. وقد ثبت أن تحاور الأجيال من خلال وسائل الإعلام والمسرح والموسيقى مفيد أيضاً.

٣٤- ويعد العمل مع القادة التقليديين والحصول على مساندتهم في التصدي لممارسة تزويج الأطفال والزواج القسري أمراً أساسياً، لأن الأسر والمجتمعات تستمع إليهم وتتقيد بأرائهم. فقد أوضحت زعيمة تقليدية، على سبيل المثال، أنها أصدرت تعليمات لقياديين آخرين بمنع الاحتفال بتزويج الأطفال وأنها نجحت في إبطال أكثر من ١ ٥٠٠ زيجة من زيجات الأطفال وإعادة الفتيات إلى المدرسة. وفي الفترة بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧، استُعين في حملة الاتحاد الأفريقي المذكورة أعلاه بالزعماء التقليديين والدينيين لمنع تأييد تزويج الأطفال على أساس ديني. وخلال تلك الفترة، أفضت حملات التوعية المجتمعية التي تزعمها هؤلاء القادة إلى صدور آلاف الإعلانات العامة بهدف وقف الاحتفال بزواج الأطفال.

٣٥- ويعدُّ الرجال والفتيان أيضاً من عوامل التغيير القوية. فقد شاركوا في حملات دعوية في البرازيل وزامبيا بهدف تغيير النظرة إلى ممارسة تزويج الأطفال. وكشفت البحوث ضرورة الترويج لنماذج مغايرة لمفهوم الذكورة. وشدد الخبراء على ضرورة التعاون مع الآباء من أجل تغيير الفهم السائد لما يعنيه "حب" الرجل لابنته وتشجيع التحول من عقلية "حماية الابنة" إلى عقلية "تمكين البنت". فتفكيك معنى الحماية وربطه بحقوق الإنسان أمر لا بد منه كي تتمكن الأسر والمجتمعات المحلية من تنفيذ الفكرة القائلة على سبيل المثال بأن تزويج الفتاة هو للحفاظ على سلامتها في ظروف تتسم بالعنف وينعدم فيها الأمن.

٣٦- ويجب ترسيخ جهود التصدي للأعراف الاجتماعية على المستوى المحلي من أجل تعزيز مصداقيتها وتجنب التصورات السائدة بشأن فرض القيم الغربية. ومن الأهمية بمكان أن يستعان، في التصدي لردود الفعل السلبية المحتملة على جهود القضاء على الأعراف الاجتماعية الضارة، بشبكة من المناصرين أو الشخصيات المحلية النافذة والمساندة.

٣٧- وتكتسي جهود التصدي للأعراف الاجتماعية أهمية حاسمة، لكن لا بد أن ندرك أن استيعاب الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لممارسة تزويج الأطفال والزواج القسري أمر أساسي أيضاً. فاستمرار التمييز على أساس نوع الجنس يحد من الفرص المتاحة للنساء والفتيات وتنشأ عنه الفكرة القائلة بأن الزواج هو الخيار الأفضل لهن. ويجب أن تقترن الجهود التي تبذلها المجتمعات المحلية والقيادات الدينية والتقليدية والمجتمعات ككل في سبيل التصدي لمؤيدي ممارسة تزويج الأطفال والزواج القسري بالجهود الرامية إلى توسيع نطاق الفرص المتاحة للنساء والفتيات بضمان إمكانية الحصول على التعليم الجيد في ظروف آمنة وبإزالة العوائق القانونية والسياساتية والاقتصادية التي تعيق مشاركة المرأة في القوة العاملة. فعلى سبيل المثال، ركزت سيدة من القيادات التقليدية على أسلوبها في كسب دعم الأسر في تصديها لممارسة تزويج الأطفال من خلال إبراز مدى النفع الذي ستجنيه من وراء تعليم بناتها. بيد أن الدعم المكتسب لا يدوم إذا كانت الأسر لا تملك المال لتسديد الرسوم المدرسية وتكاليف النقل للوصول إلى المدارس ولا تحصل على ضمانات السلامة في المرافق التعليمية. وقد حققت التدابير الرامية إلى تخفيف العبء المالي الذي تمثله الفتاة غير المتزوجة بالنسبة للأسر التي تعاني من الفقر نجاحاً أيضاً، وقد يشمل ذلك ضمان سبل العيش للأسر شريطة عدم إخراج بناتها من المدرسة و/أو تأخير الزواج. وفي البرازيل، ساعد التمكين الاقتصادي للفتاة في سن المراهقة وما قبله على منع حالات الحمل المبكر، التي تعتبر من الأسباب الشائعة التي تدفع الفتيات إلى الزواج أو إلى المعاشرة دون زواج.

٣٨- وشدّد الخبراء على ضرورة تعزيز قنوات التمويل وآليات المشاركة الطويلة الأجل على مستوى القاعدة الشعبية.

## خامساً- تأثير تدابير الحماية

٣٩- اتفق الخبراء على أن العديد من البلدان ذات معدل انتشار الظاهرة المرتفع ما زالت تشهد نقصاً في التدابير الاجتماعية وتدابير الحماية. وفي بعض السياقات، تبلغ رداءة الخدمات حدّاً يجعل الضحايا يرون في الاستمرار في الزواج خيارهم الوحيد. فعلى سبيل المثال، عندما لا تجد النساء والفتيات أية بدائل للبقاء، كالملاجئ أو الضمان الاجتماعي، ولا يكون بمقدورهن التعويل على دعم أسرهن، فهن لا يجدن الموارد اللازمة لإقامة دعوى. وفي كثير من الحالات، تقع الملاجئ في أماكن غير مناسبة وتكون أوضاعها متردية للغاية، وفي بعض البلدان، تقدم خدمات الحماية في نفس المؤسسات المسؤولة عن عدالة الأحداث. وفي حالات معينة، أسفرت أوامر الحماية عن احتجاز الفتيات والنساء من ضحايا ممارسة تزويج الأطفال والزواج القسري. وأشار إلى تكاليف الخدمات باعتبارها عقبة كبيرة إضافية تحول دون وصول العديد من الضحايا المحتملين أو الفعليين إلى هذه الملاجئ.

٤٠- وينبغي عدم الاكتفاء بالتشريعات الخاصة التي تتناول ممارسة تزويج الأطفال والزواج القسري وتسخير مجمل تدابير وآليات الحماية المتاحة لتقديم المساعدة إلى ضحايا تزويج الأطفال والزواج القسري المحتملين والفتيات. ويشمل ذلك التشريعات المتعلقة بالعنف المنزلي والعنف الجنسي وأشكال أخرى محددة من العنف الجنساني، وكذلك القوانين المتعلقة بالأسرة. وفي أغلب الأحيان، لا يكون الضحية وحتى المحامي والناشط الذي يدعمه على علم بالآليات المتاحة المنصوص عليها في تشريعات مختلفة، مثل أوامر الحماية أو الأوامر المتعلقة بمحل الإقامة أو الحضانة.

٤١- وأشار إلى دمج الخدمات ضمن الوسائل المفيدة في مكافحة الوصم وضمان الإحالة الملائمة. وفي بلدان مثل بنغلاديش، استحدثت الخدمات القانونية المتنقلة مع الاستعانة بمساعدين قانونيين للوصول إلى المناطق الريفية والنائية. وأشار أيضاً إلى سبل مبتكرة لتقديم المعلومات، كاستخدام الهواتف الذكية، على سبيل المثال. وكان إنشاء نواد شبابية في ٣٠ قرية في النيجر في إطار المشروع المعنون "أوصلوا صوتي"، نموذجاً ناجحاً أيضاً في طريقة إذكاء الوعي وتقديم المعلومات وإحالة الضحايا. وتبيّن أن خدمات الخط المباشر الوطنية للإبلاغ عن حالات العنف ضد المرأة أو الاتجار، التي تتيح وصول النساء والفتيات إلى الخدمات المطلوبة، لا غنى عنها في تحقيق أغراض الحماية. وقد استُخدمت بنجاح خطوط الاتصال للمساعدة على سبيل المثال، في بلدان مثل زامبيا كينيا وملاوي وموزامبيق، بدعم من الحملات الإذاعية. وتضطلع منظمات المجتمع المدني بدور بارز في إعداد بعض هذه المشاريع وتنفيذها. وتكتسي الشراكات بين الحكومة والمجتمع المدني لتقديم خدمات الحماية أهمية كبرى لأن منظمات المجتمع المدني يمكنها أن تشجع على إدماج بعض الاستراتيجيات الناجحة في السياسات الحكومية.

٤٢- وغالباً ما يكون للتصورات النمطية والأعراف الاجتماعية الضارة تأثير على موظفي إنفاذ القانون والقضاء والتعليم ومقدمي الرعاية الصحية، ما يسفر عن الإهمال أو التقصير في

تلبية متطلبات الحماية. فالقضاة مثلاً يتخذون، في كثير من الأحيان، قرارات لا تراعي الاعتبارات الجنسانية، ما يؤدي إلى التمييز عوض استخدام الضمانات الدستورية وضمانات حقوق الإنسان الأخرى لكفالة أفضل حماية ممكنة للنساء والفتيات. وينبغي إيلاء الأولوية للتصدي للمواقف القائمة على القوالب النمطية والأحكام المسبقة، عن طريق التدريب، ووضع مدونات قواعد السلوك وتنفيذ التدابير التأديبية. وشُدّد الخبراء أيضاً على احتمال تأثير ديانة الضحية أو أصله الإثني أو إصابته بإعاقة أو مكان وجوده على إمكانية استفادته من الحماية وسبل الانتصاف. وأشاروا إلى أن التشريعات تحدد، في كثير من الأحيان، واجبات عامة أو خاصة لجهاز الشرطة أو مقدمي الرعاية الصحية أو غيرهم من مقدمي الخدمات.

٤٣- ويمثل عدم توفر خدمات سهلة المنال ومن نوعية جيدة في مجال تقديم المساعدة القانونية مصدراً للقلق في العديد من البلدان ذات معدل الانتشار المرتفع. إذ لا تحصل الفتيات والنساء، في كثير من الأحيان، على المشورة الكافية بشأن سبل الانتصاف المتاحة. وأشار إلى الأهمية القصوى التي يكتسبها رصد عملية تقديم الخدمات، وضمان الشفافية والمساءلة في التدخلات الرامية إلى منع ممارسة تزويج الأطفال والتصدي لها. وتكرر ذكر دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان باعتبارها حاسماً في هذا الصدد. فقد أطلقت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في نيبال، على سبيل المثال، برنامجاً وطنياً لتقصي حالات الاغتصاب وممارسة تزويج الأطفال واستحدثت أدوات لرصد حقوق الطفل في تسع مناطق بالبلد. وقدمت منظمات المجتمع المدني أيضاً أمثلة على مبادرات المطالبة بالمساءلة، من خلال الرصد والدعوة. وتبدي الحركات النسائية في البرازيل، على سبيل المثال، اهتماماً متزايداً بالتدابير التي يتخذها جهاز الشرطة، والدولة بصفة عامة، في التصدي لممارسة تزويج الأطفال.

٤٤- وشُدّد على ضرورة زيادة التركيز على الخدمات الصحية والاجتماعية المقدمة للفتيات المتزوجات بالفعل، بما في ذلك الاحتياجات الخاصة للأقليات في هذا الصدد. وقد أفضت الجهود المبذولة لضمان حصول الشبان المتزوجين على الخدمات إلى تراجع حالات العنف وزيادة استخدام وسائل تنظيم الأسرة في بلدان مثل إثيوبيا وأوغندا وملاوي. وذكر استخدام الهواتف المحمولة في تقديم المعلومات عن الصحة الجنسية والإنجابية كمثال جيد. وأشار إلى عدم الاهتمام الكافي بالصحة العقلية للضحايا باعتباره فجوة كبيرة. وأشار إلى ضرورة إجراء مزيد من البحوث بشأن الاستراتيجيات الناجحة لتخليص الفتيات والنساء من ضحايا ممارسة تزويج الأطفال والزواج القسري.

٤٥- ولا بد من زيادة حجم التعاون لضمان تنفيذ أوامر الحماية التي يصدرها بلد ما بشأن ممارسة تزويج الأطفال والزواج القسري في البلد الأصلي للفتاة أو المرأة المعنية أو في بلد ثالث. وشدد الخبراء على ضرورة الاهتمام أكثر بشروط الاعتراف بالزواج في الخارج.

## سادساً- الاستنتاجات والتوصيات

٤٦- شدد الخبراء على الحاجة الماسة إلى التسليم بأن ممارسة تزويج الأطفال والزواج القسري تمثل انتهاكاً لحقوق الإنسان ومظهراً من مظاهر التمييز الجنساني. وأوصوا في هذا الصدد، باعتماد تدابير لمعالجة البواعث والأسباب الكامنة وراء تعرض

النساء والفتيات لهذه الممارسة معالجة شاملة. ويتطلب ذلك، في جملة أمور، وضع وإنفاذ القوانين والسياسات التي تشجع على تحقيق المساواة للنساء والفتيات وحظر ممارسة العنف ضدهن، فضلاً عن إلغاء القوانين التمييزية، والقوانين التي لها أثر تمييزي، والقوانين التي تفسح المجال لهذه الممارسات الضارة. ويتطلب ذلك أيضاً اتخاذ تدابير لتعزيز تحكُّم المرأة في جسدها وحياتها، بما يشمل التدابير التي تتيح لها فرصاً كافية للحصول على التعليم، وعلى الصحة الجنسية والإنجابية وما يتصل بها من حقوق، وعلى المعلومات والخدمات. ويجب ضمان تمتع النساء بحقوق متساوية في مجال العمل. وثمة حاجة إلى الاستثمار في النساء والفتيات باعتبارهن عناصر لتحقيق التغيير تمهيداً للقضاء على ممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والقسري وغيرها من الممارسات الضارة وضمان تمتعهن الكامل بحقوق الإنسان الأساسية المكفولة لهن. وينبغي أن يسترشد في التدخلات بمبدأي مراعاة مصلحة الطفل الفضلى وعدم التمييز، وينبغي أن تشمل جميع الأفراد والمجتمعات، دون تمييز على أساس الأصل أو العرق أو الوضع الاجتماعي. وقد وجهت دعوة إلى التسليم بالحاجة إلى إشراك قطاعات أخرى، كذلك التي تُعنى بالشؤون الجنسية وحماية الطفل والتعليم والصحة والعدالة، في تدابير التصدي لممارسة تزويج الأطفال والزواج القسري على الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي، ووضع هذه الحاجة في سلم الأولويات.

٤٧- بالإضافة إلى التوصيات الواردة في الأجزاء من الثاني إلى الخامس أعلاه، أوصى الخبراء في الجلسة الختامية المجتمع الدولي والدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى بما يلي:

(أ) تعزيز المبادرات المراعية للسياق التي تكون مجدية محلياً والرامية إلى القضاء على ممارسة تزويج الأطفال والزواج القسري. وينبغي وضع هذه المبادرات بمشاركة كاملة ومجدية من المجتمعات المحلية، بمن في ذلك النساء والفتيات، والقيادات الدينية والتقليدية والمدرِّسون وغيرهم ممن لهم تأثير في هذه المسألة؛

(ب) ضمان إجراء تقييمات مستقلة وموضوعية وأكثر انتظاماً للبرامج العالمية والإقليمية والوطنية بهدف استخلاص العبر من التجارب الناجحة والفاشلة وتوثيق الممارسات الجيدة. وينبغي إشراك النساء والفتيات والمجتمعات المتضررة، على نحو مجد، في عمليتي الرصد والتقييم. وينبغي توسيع نطاق تقييمات أثر المبادرات لتشمل المستوى المحلي لضمان معالجة هذه البرامج للبواعث الفعلية والأسباب الجذرية لممارسة تزويج الأطفال والزواج القسري وتلبيتها لاحتياجات النساء والفتيات؛

(ج) توفير مزيد من الدعم لعمل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية للتصدي لممارسة تزويج الأطفال والزواج القسري والفرص لتبادل الدروس المستفادة والممارسات الجيدة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي؛

(د) ضمان زيادة تمويل المبادرات الشعبية للتصدي لممارسة تزويج الأطفال والزواج القسري، لا سيما المبادرات التي توصل أصوات المراهقات والشابات وتعزيز قدرتهن على تمثيل أنفسهن. وتنطوي هذه المبادرات على إمكانات هائلة لتسهيل تحاور الأجيال وتحدي الأعراف الثقافية التي تعزز الممارسات الضارة؛

(هـ) تعزيز المساواة على الصعيد الدولي لكي يتسنى توصل الجهود القائمة على الحقوق إلى القضاء على ممارسة تزويج الأطفال والزواج القسري، بما في ذلك من خلال جميع آليات الإبلاغ ذات الصلة، مثل لجنة حقوق الطفل، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، والاستعراض الدوري الشامل. وينبغي إقامة روابط قوية بين عمل وتوصيات هيكل الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وتنفيذ ورصد الأهداف والغايات ذات الصلة الواردة في أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدف 5-3 للقضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث؛

(و) تعزيز الجهود الرامية إلى ضمان المساواة على الصعيد الوطني، بما في ذلك رصد ومتابعة التمويل المخصص لإعمال حقوق المرأة وحماية الطفل؛ وضمان تمتع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالصلاحية والموارد والقدرة التي تخولها مساواة الدول عن التصدي لهذه الممارسة كما ينبغي؛ وتعزيز دور البرلمانين في رصد تنفيذ السياسات وتخصيص الموارد للقضاء على ممارسة تزويج الأطفال والزواج القسري؛ وحماية الحيز المتاح للمجتمع المدني ودعم مشاركة منظمات المجتمع المدني في مجال مكافحة ممارسة تزويج الأطفال والزواج القسري؛

(ز) ضمان زيادة الاستثمار في إتاحة الفرص أمام الفتيات للحصول على التعليم الجيد، بما في ذلك التعليم الثانوي، بما يشمل حالات الطوارئ والنزوح؛

(ح) الجمع بين حظر ممارسة تزويج الأطفال والزواج القسري وتحسين الخدمات المقدمة للضحايا الفعليين والمحتملين. والاستثمار بقدر أكبر في التطبيق الملائم للتشريعات وتدابير الحماية والدعم، بما في ذلك توفير المساعدة القانونية للمتضررين من ممارسة تزويج الأطفال والزواج القسري، وتوسيع معرفة العاملين في جهاز القضاء بالإطار الوطني والدولي القائم لحماية الفتيات والنساء من ممارسة تزويج الأطفال والزواج القسري ووضع تدابير التدريب والتوعية والمساءلة لضمان التصدي لهذه الممارسة على النحو الملائم. وينبغي أن يشمل ذلك أيضاً الاستثمار بقدر أكبر في ضمان توافر ما يكفي من الخدمات الملائمة للأطفال والمراعية للاعتبارات الجنسانية، وفي بناء قدرات جميع المهنيين الذين يضطلعون بدور في منع ممارسة تزويج الأطفال والزواج القسري وفي حماية الضحايا.